

دستور الدولة المصرية

كتاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

مولاي صاحب الجلالة

ان ما فطرتكم عليه من حب الخير لبلادكم واسعاد اممكم جعل نهوض شعبيكم الذي نعد دعموه على الدوام بالتشجيع والتأييد من اكبر امانيتكم فنال بذلك في عهدكم السميد حظا وافرا من التقدم والارتقاء وقد اردتم حفظكم الله ان تتوجوا ايمانكم الجلييلة باثر عظيم يسجله لكم التاريخ ويبقى ذكركم خالدا على نمر انعمور والاجيال فاصدرتم لحكومتمكم امرا كريما في اول مارس سنة ١٩٢٢ باعداد مشروع لوضع نظام دستوري يحقق التماون بين الامة والحكومة في ادارة شؤون البلاد فصعدت بالامر وتمهدت بوضع مشروع مطابق لمبادئ القانون العام الحديث ومقرر لبدل المشورية الوزارية ورأت ان تستعين في القيام بهذه المهمة الخطيرة بآراء هيئة يكون اعضاءها من ذوي الخبرة والصفة النياية فشكلت لجنة منهم عهدت اليها في وضع مشروع للدستور تتحقق به المبادئ المذكورة على الوجه المتقدم وقد قامت تلك اللجنة بما عهد اليها بمزجة صادقة وهمة كبرى تستحق عليهما الشكر واتثناء ورفعت مشروعها الى الحكومة

ولما كان نظام التشريع المعمول به في البلاد يقضي بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية التشريعية قدمت الحكومة الى تلك اللجنة لفحصه فمئيت اكبر عناية بدرسه وتمحيصه وادخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانوني واقترحت بعض اصول لتقرير حقوق فوات وضمها وكان من الثمين ان يشملها الدستور

وقبل ان تتمكن الوزارة التي قدمت اليها المشروع من اتمام درسه استنقالت وخلفتها وزارة اخرى لم تتمكن بعد درسه من رفعه لعنتبات مولاي

ولما شرفتموني جلالتم بان عهدتم الي في تأليف الوزارة الحالية كان من اهم ما عنيت به وزملائي درس هذا المشروع وما ادخل عليه من التعديلات في الادوار التي مر بها وجعلنا نصب اعيننا ان يكون الدستور عمقا لرغبات الامة وامانيها

الحقة ومطابقاً لاحداث الانظمة الدستورية وأن تراعى في احكامه تقاليد البلاد وعاداتها القومية

وقد انتهينا من درسه وخصه بنجاء بحمد الله محققاً للفرض الذي توخيناه .
وقد وضع النصاب الخامس بالاسودان بالصورة التي وردت بالدستور بناء على ما ابداه
نظامه المتدوب السامي من التاكيد التام بان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى
ليس من قصدها مطلقاً أن تنازع في حقوق مصر في السودان ولا في حقوقها
في مياه النيل

وأني وزملائي لتتبط بان قدر لنا انعام هذا العمل الجليل على ايدينا فاتشرف
برفع المشروع لمتبات مولاي حتى اذا صادف قبولاً حسناً تفضل بتتويجه باسمه الكريم
وانا نيتهل الى الله جل جلالته ان يحفظكم ذخراً للبلاد وان يجعل الحريات
في ظلكم مصونة والحقوق في جواركم مقدسة وان يجعل عهد هذا الدستور عهداً
سعيداً حافلاً بالخير والبركات وان يوفق الامة في حياتها الدستورية الحميدة الى
سلوك سبيل الحكمة والرشاد

وأني لجلالتكم البند الخاضع للطبع والظام المخلص الامين

٣ رمضان سنة ١٣٤١ - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بحمي ابراهيم

امر ملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٣

بتبليغ دستور الدولة المصرية الى رئاسة مجلس الوزراء

عزيزي يحيى ابراهيم باشا

اطلعتنا على مشروع الدستور الذي عنيتم بتحضيره ورقتصوه الينا وانا لثاكرون
لكم وزملائكم ما بذلتهم من الهمة في وضعه وما توخيتهم فيه من مصلحة الامة وفائدتها
وعما انه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت ارادتنا اصدار امرنا به راجين ان
يكون فاتحة خير لتقدم الامة وارقيتها وعنواناً دائماً لهدمها وعمظتها

وقد جعل الامر الصادر به من اصلين حفظ احدهما بديواننا والآخر مرسل
الى دولتكم ليحفظ برئاسة مجلس الوزراء

والله الممين على ما فيه الخير والهداد

صدر بسراي طابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

(فؤاد)

أمر ملكي

بوضع نظام دستوري للدولة المصرية

بمح ن ملك مصر

بما أننا لما زلنا منذ تبرأنا عرش اجسادنا واخذنا على انفسنا ان نحفظ بالامانة التي عهد الله تعالى بها اليها نتطلب الخير دائماً لامتنا بكل ما في وسعنا وتوخي ان نسلط بها السبيل التي نعلم انها تفضي الى سعادتها وارتقاؤها ونمتها بما تتسع به الامم الحرة المتمدينة

ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح الا اذا كان لها نظام دستوري كاجتث الانظمة الدستورية في العالم وادقها تمش في ظلها عيشاً سعيداً مرضياً وتمتكن به من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملي في ادارة شؤون البلاد والاشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك في نسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والابقاء على صفاتها ومميزاتا التي هي تراثها التاريخي العظيم وبما ان تحقيق ذلك كان دائماً من اجل رغباتنا ومن اعظم ما تتجه اليه عزائمنا حرماً على النهوض بشعبنا الى المزة العليا التي يؤهلها لها ذكاؤه واستمداده وتضيق مع عظمتها التاريخية القديعة وتسمح له بتيؤ المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمددين وابعه أمرنا بما هو آت

نص الدستور

الباب الاول

الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

المادة الاولى - مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل من شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي

الباب الثاني

في حقوق المصريين وواجباتهم

٢ - الجنسية المصرية يحددها القانون

٣ - المصريون لدى القانون سواء . وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الاصل او اللغة او الدين وانهم وحدهم يعمد بالوظائف العامة مدنية كانت او عسكرية ولا يولى الاجانب الا في احوال استثنائية يمينها القانون

٤ - الحرية الشخصية مكفولة

٥ - لا يجوز اقبض على اي انسان ولا حبه الا وفق احكام القانون

٦ - لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون . ولا عقاب الا على الافعال

اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها

٧ - لا يجوز ابعاد مصري من الديار المصرية

ولا يجوز ان يحظر على مصري الإقامة في جهة ما ولا ان يلزم الإقامة في مكان

سوى الا في الاحوال المبينة في القانون

٨ - للنازل حرمة . فلا يجوز دخوله الا في الاحوال المبينة في القانون

وبالكيفية المنصوص عليها فيه

٩ - للفلكية حرمة . فلا يزرع عن احد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في

الاحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تمويضه

عنه تمويضاً عادلاً

١٠ - عقوبة المصادرة العامة للاموال محظورة

١١ - لا يجوز افشاء اسرار الخطايات والتلغرافات والمراسلات اتليفونية

الا في الاحوال المبينة في القانون

١٢ - حرية الاعتقاد مطلقة

١٣ - تحمي الدولة حرية اتيان شعائر الاديان والمعابد طبقاً للمادات

المرعية في الديار المصرية على ان لا يخجل ذلك بالنظام العام ولا يتنافى الآداب

١٤ - حرية الرأي مكفولة . ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول او

الكتابة او بالتصوير او بغير ذلك في حدود القانون

١٥ - الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة

وانذار الصحف او وقفها او الغاؤها بالطريق الاداري محظور كذلك الا اذا كان

ذلك ضرورياً لرقابة النظام الاجتماعي

١٦ — لا يسوغ تقييد حرية احد في استعماله اية لغة اراد في المعاملات الخاصة او التجارية او في الامور الدينية او في الصحف والمطبوعات ايسا كان نوعها او في الاجتماعات العامة

١٧ — انتظيم حر ما لم يخزل بالتنظيم العام أو يناف الاداب

١٨ — تنظيم امور انتظيم العام يكون بالقانون

١٩ — التنظيم الاولي الزامي للمصريين من بنين وبنات . وهو مجاني في

المكاتب العامة

٢٠ — للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً وليس

لاحد من رجال البوليس ان يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى اشعاره . لكن

هذا الحكم لا يجري على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لاحكام القانون . كما انه

لا يقيد او يمنع أي تدير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعي

٢١ — للمصريين حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون

٢٢ — لافراد المصريين ان يخاطبوا السلطات العامة في ما يمرض لهم من

الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها باسمهم . أما مخاطبة السلطات باسم الجماهير فلا

تكون الا للهيئات النظامية والاشخاص المنوية

الباب الثالث

السلطات

الفصل الاول

احكام عامة

٢٣ — جميع السلطات مصدرها الامة واستعمالها يكون على الوجه المبين

بهذا الدستور

٢٤ — السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب

٢٥ — لا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك

٢٦ — تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري باصدارها من جانب

الملك ويستفاد هذا الاسدار من نشرها في الجريدة الرسمية

وتنفذ في كل جهة من جهات القطر المصري من وقت العلم باصدارها

- ويعتبر اصدار تلك القوانين معلوماً في جميع انقطار المصري بعد نشرها بثلاثين يوماً ويجوز قصر هذا الميعاد او مدته بنص صريح في تلك القوانين
- ٢٧ - لا تجرى أحكام القوانين الأعلى ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص
- ٢٨ - للملك والمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصاً بإنشاء الضرائب او زيادتها فاقتراحه للملك والمجلس النواب
- ٢٩ - السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور
- ٣٠ - السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها
- ٣١ - تصدر احكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك

الفصل الثاني

الملك والوزراء

الفرع الاول - الملك

- ٣٢ - عرش المملكة المصرية ورأى في اسرة محمد علي. وتكون وراثته العرش وفق النظام المقرر بالامر السكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ ابريل سنة ١٩٢٢)
- ٣٣ - الملك هو رئيس الدولة الاعلى وذاته مصونة لا تمس
- ٣٤ - الملك يصدق على القوانين ويصدرها
- ٣٥ - اذا لم يبر الملك التصديق على مشروع قانون اقره البرلمان رده اليه في مدى شهر لاحاده النظر فيه فاذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر
- ٣٦ - اذا ارد مشروع القانون في الميعاد المتقدم واقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون واصدر. فان كانت الاغلبية اقل من الثلثين استمع النظر فيه في دور الانمقاد نفسه. فاذا عاد البرلمان في دور انمقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون واصدر
- ٣٧ - الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل او تعطيل لها او اعفاء من تنفيذها

- ٣٨ - الملك حق حل مجلس النواب
- ٣٩ - للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على انه لا يجوز ان يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا ان يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين
- ٤٠ - للملك عند انضرورة ان يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهو يدعو أيضاً متى طلب ذلك بمريضة تمضيها الاغلبية المطلقة لاعضاء اي المجلسين . ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي
- ٤١ - اذا حدث فيما بين ادوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك ان يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ان لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في اول اجتماع له فاذا لم تعرض أو لم يقرها احد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون
- ٤٢ - الملك يفتح دور الانعقاد العادي للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين مجتمعين يتعرض فيها احوال البلاد . ويقدم كل من المجلسين كتاباً يضمنه جوابه عليها
- ٤٣ - الملك ينشئ ويمنح الرتب المدنية والمسكزية والنياشين والاقاب الشرف الاخرى وله حق سك العملة تنفيذاً للقانون كما ان له حق العفو وتخفيض العقوبة
- ٤٤ - الملك يرتب المصالح العامة ويولي ويمزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين
- ٤٥ - الملك يعلن الاحكام العرفية . ويجب ان يعرض اعلان الاحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها او الغائها فاذا وقع ذلك الاعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة
- ٤٦ - الملك هو القائد الاعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذي يولي ويمزل الضباط ويعلن الحرب ويمقد الصلح ويرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وامنها مشفوعة بما يناسب من البيان
- على ان اعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة واللاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة او نقص في حقوق سيادتها او تحميل خزانتها شيئاً من

النفقات او مساس بحقوق المصريين العامة او الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها البرلمان

ولا يجوز في اي حال ان تكون الشروط السرية في معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية

٤٧ - لا يجوز الملك ان يتولى مع ملك مصر اوردولة اخرى بغير رضا البرلمان ولا تصح مداولة اي المجلسين في ذلك الا بحضور ثلثي اعضائه على الاقل ولا يصح قراره الا باغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين

٤٨ - الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه

٤٩ - الملك يعين وزرائه ويقبلهم ويمين المثليين انسياسيين ويقبلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية

٥٠ - قبل ان يباشر الملك سلطته الدستورية يخلف اليمين الآتية امام هيئة المجلسين مجتمعين : « اُحلف بالله العظيم اني احترم الدستور وقوانين الامة المصرية واحافظ على استقلال الوطن وسلامة اراضيها »

٥١ - لا يتولى اوصياء العرش عملهم الا بعد ان يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها في المادة السابقة مضافاً اليها « وان تكون مخلصين للملك »

٥٢ - اثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون في مدى عشرة ايام من تاريخ اعلان الوفاة . فاذا كان مجلس النواب منحللاً وكان الميماد المعين في امر الحبل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فان المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه

٥٣ - اذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فلاملك ان يعين خلفاً له مع موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر. ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة ارباع كل من المجلسين واغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين

٥٤ - في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك او لعدم تعيين خلف له وفقاً لاحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فوراً في هيئة مؤتمر لاختيار الملك. ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية ايام من وقت اجتماعها . ويشترط

لصحة حضور ثلاثة ارباع كل من المجلسين واغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين فاذا لم يتسن الاختيار في الميماد التقدم في اليوم التاسع بشرع المجلسان

بمختمين في الاختيار أياً كان عدد الاعضاء الحاضرين وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحاً بلا عزيمة النسبية . وإذا كان مجلس النواب متجلاً وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه

٥٥ — من وقت وفاة الملك الى ان يؤدي خلفه او اوصياء العرش اليمن تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الامة المصرية وتحت مسؤوليته
٥٦ — عند تولية الملك تبين مخصصاته ومخصصات البيت الملكي بقانون وذلك لمدة حكمه . ويبين القانون مرتبات اوصياء العرش على ان تؤخذ من مخصصات الملك
الفرع الثاني — الوزراء

٥٧ — مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة

٥٨ — لا يلى الوزارة الا مصري

٥٩ — لا يلى الوزارة احد من الاسرة المالكة

٦٠ — توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها ان يوقع عليها رئيس

مجلس الوزراء والوزراء المختصون

٦١ — الوزراء مسؤولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة

للدولة وكل منهم مسؤول عن اعمال وزارته

٦٢ — أوامر الملك شفوية او كتابية لا تخلى الوزراء من المسؤولية بحال

٦٣ — للوزراء ان يحضروا اي الجلسين ويجب ان يسموا كما طلبوا الكلام .

ولا يكون لهم رأي معدود في المداولات الا اذا كانوا اعضاء . ولهم ان يتعينوا

بمن يرون من كبار موظفي دواوينهم او ان يستنيبهم عنهم . ولكل مجلس ان

يختم على الوزراء حضور جلساته

٦٤ — لا يجوز للوزير ان يشتري او يتاجر شيئاً من املاك الحكومة

ولو كان ذلك بالزاد العام كما لا يجوز له ان يقبل اثناء وزارته المضوية بمجلس

ادارة اية شركة ولا ان يشترك اشتراكاً فظياً في عمل تجاري او مالي

٦٥ — اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها ان تستقيل .

فإذا كان القرار خاصاً باحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة

٦٦ — لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في

تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام الا باغلبية ثلثي الآراء

ومجلس الاحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم ويمين مجلس النواب من اعدائهم من يتولى تأييد الاتهام امام ذلك المجلس ٦٧ - يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الاهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من اعضاء مجلس الشيوخ يمينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الاقدمية وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضاتها بترتيب الاقدمية كذلك

٦٨ - يطبق مجلس الاحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه . وتبين في قانون خاص احوال مسؤولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات

٦٩ - تصدر الاحكام بالمعقوبة من مجلس الاحكام المخصوص باغلبية اثني عشر صوتاً

٧٠ - الى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الاحكام المخصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء

٧١ - الوزير الذي يتهمه مجلس النواب بوقف عن العمل الى ان يقضي مجلس الاحكام المخصوص في امره . ولا يمنع استغفاؤه من اقامة الدعوى عليه او الاستمرار في محاكمته

٧٢ - لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الاحكام المخصوص الا بموافقة مجلس النواب

الفصل الثالث

البرلمان

٧٣ - يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب

الفرع الاول

مجلس الشيوخ

٧٤ - يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الاعضاء يمين الملك خسيهم وينتخب الثلاثة الاخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى احكام قانون الانتخاب

٧٥ - كل مديرية او محافظة يبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين الفاً او اكثر تنتخب عضواً عن كل مائة وثمانين الفاً او كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين

لقاً . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد اهاليها مائة وعشرين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً تنتخب عضواً وكل محافظة يقل عدد اهاليها عن تسعين ألفاً تنتخب عضواً ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة اخرى او بمديرية

٧٦ — تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية او محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية او محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس

تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر في المديرية والمحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ — على أنه يجوز أن يعتبر اتفاق عواصم المديرية التي لا يبلغ عدد اهاليها مائة وعشرين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة . وفي هذه الحالة تتمرر جهات المديرية الاخرى كأنها مديرية مستقلة فيها يتعلق بتحديد عدد الاعضاء التي لها حق انتخابهم وبتحديد الدوائر الانتخابية

٧٧ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب ان يكون بالغا من السن اربعين سنة على الاقل بحسب التقويم الميلادي

٧٨ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ متنجباً او معيناً ان يكون من احدى الطبقات الآتية : —

اولاً — الوزراء، الممثلين السياسيين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف او اية محكمة اخرى من درجتها او اعل منها، النواب السوميين، نقباء المحامين، موظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً — سواء في ذلك الحاليون والسابقون

ثانياً — كبار العلماء والرؤساء والروحانيين، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً . النواب الذين قضوا مدتين في النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً في العام ، من لا يقل دخلهم السنوي عن الف وخمسمائة جنيهاً من المشتغلين بالاهمال المالية او التجارية او الصناعية او بالمهن الحرة . وذلك كإجراء مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التي نص الدستور او قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها

وتحدد الضريبة والدخل السنوي فيما يختص بمديرية اسوان بقانون الانتخاب
٧٩ - مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين
ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المئين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات .
ومن انتهت مدته من الاعضاء يجوز اعادة انتخابه او تعيينه
٨٠ - رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس وكيلين . ويكون
تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين . ويجوز اعادة انتخابهم
٨١ - اذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ
الفرع الثاني

مجلس النواب

٨٢ - يؤلف مجلس النواب من اعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى
احكام قانون الانتخاب

٨٣ - كل مديرية او محافظة يبلغ عدد اهاليها ستين الفاً فاكثر تنتخب نائباً
واحداً لكل ستين الفاً او كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين الفاً . وكل مديرية
او محافظة لا يبلغ عدد اهاليها ستين الفاً ولا يقل عن ثلاثين الفاً تنتخب نائباً .
وكل محافظة لا يبلغ عدد اهاليها ثلاثين الفاً يكون لها نائب مالم يلحقها قانون
الانتخاب بمحافظة اخرى او بمديرية

٨٤ - تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية او محافظة لها حق انتخاب نائب .
وكذلك كل قسم من مديرية او محافظة له هذا الحق

وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر في
المديريات والمحاافظات التي لها حق انتخاب اكثر من نائب . وللقانون مع ذلك ان
يعتبر عواصم المديريات التي لا يبلغ عدد اهاليها ستين الفاً ولا يقل عن ثلاثين الفاً
دائرة انتخابية مستقلة

وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الاخرى كآنها مديرية مستقلة فيما يختص
بتحديد عدد الاعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية

٨٥ - يشترط في النائب زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب ان
يكون بالفأ من السن ثلاثين سنة على الاقل بحساب التقويم الميلادي

٨٦ - مدة عضوية النائب خمس سنوات

٨٧ — ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً في أول كل دور استناد
عادي . ورئيس المجلس ووكلاءه يجوز إعادة انتخابهم
٨٨ — اذا حل مجلس النواب في امر فلا يجوز حل المجلس الجديد من
اجل ذلك الامر

٨٩ — الامر الصادر بحل مجلس النواب يجب ان يشمل على دعوة المندوبين
لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع
المجلس الجديد في العشرة الايام التالية لتام الانتخاب
الفرع الثالث

احكام عامة للمجلسين

٩٠ — مركز البرلمان مدينة القاهرة. على انه يجوز عند الضرورة جعل مركزه
في جهة اخرى بقانون . واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل
بحكم القانون

٩١ — عضو البرلمان يتوب عن الامة كلها ولا يجوز لتأخيه ولا للسلطة التي
تعينه توكيله بامر على سبيل الاثام

٩٢ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب وفيما عدا ذلك
يحدد قانون الانتخاب احوال عدم الجمع الاخرى

٩٣ — يجوز تعيين امراء الاسرة المالكة ونبلائها اعضاء بمجلس الشيوخ ولا
يجوز انتخابهم باحد المجلسين

٩٤ — قبل ان يتولى اعضاء مجلسي الشيوخ والنواب عملهم يقسمون ان يكونوا
مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وان يؤدوا اعمالهم
بالذمة والصدق

وتكون تأدية اليمين في كل مجلس علناً بقاعة جلساته

٩٥ — يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة اعضائه . ولا تقبل النيابة باحالة
الا بقرار يصدر باغلبية ثلثي الاصوات

ويجوز ان يهدد اقتانون بهذا الاختصاص الى سلطة اخرى

٩٦ — يدعو الملك البرلمان سنوياً الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت
الثالث من شهر نوفمبر فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور

ويدوم دور انعقاده العادي مدة ستة شهور على الأقل. ويعلن الملك فض انعقاده
 ٩٧ - أذوار الانقباد وأحدة للمجلسين فاذا اجتمع احدهما او كلاهما في غير
 ائمن انقباتوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون
 ٩٨ - جلسات المجلسين علنية على ان كلاً منهما ينمقد بهيئة سرية بناء على
 طلب الحكومة أو عشرة من الاعضاء. ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع
 المطروح امامه تجري في جلسة علنية أم لا

٩٩ - لا يجوز لاي المجلسين ان يقرر قراراً الا اذا حضر الجلسة اقلية

اعضائه

١٠٠ - في غير الاحوال المشترط فيها اقلية خاصة تصدر انقبارات
 بالاقلية المطلقة وعند تساوي الآراء يكون الامر الذي عملت المداولة
 بشأنه مرنوضاً

١٠١ - تعطى الآراء بالتصويت شفهيّاً او بطريقة التقيام والجلوس
 واما فيما يختص بالقوانين عموماً وبالاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة
 فان الآراء تعطى دائماً بالتأداة على الاعضاء باسمائهم ويصوت طال . وبحق للوزراء
 دائماً ان يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية ايام في الاقتراع على
 عدم الثقة بهم

١٠٢ - كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه ان يحال الى احدى لجان
 المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه

١٠٣ - كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد او اكثر يجب إحالته الى
 لجنة لفحصه وابداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فاذا رأى المجلس نظره اتبع
 فيه حكم المادة السابقة

١٠٤ - لا يجوز لاي المجلسين تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ الرأي فيه
 مادة مادة . وللمجلسين حق التمديل والتجزئة في المواد وفيما يعرض من التعديلات
 ١٠٥ - كل مشروع قانون يقرره احد المجلسين يمث به رئيسه الى رئيس

المجلس الآخر

١٠٦ - كل مشروع قانون اقترحه احد الاعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز

تقديمه ثانية في دور الانقباد نفسه

- ١٠٧ - لكل عضو من اعضاء البرلمان ان يوجه الى الوزراء اسئلة او استجوابات وذلك على الرجة الذي يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجري المناقشة في استجواب الا بعد ثمانية ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال ومواقفة الوزير
- ١٠٨ - لكل مجلس حق اجراء التحقيق ليستير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه
- ١٠٩ - لا يجوز مؤاخذة اعضاء البرلمان بما يبديون من الافكار والآراء في المجلسين
- ١١٠ - لا يجوز اثناء دور الانقضاء اتخاذ اجراءات جنائية نحو اي عضو من اعضاء البرلمان ولا انقبض عليه الا باذن المجلس التابع هو له. وذلك في ما عدا حالة التلبس بالجناية
- ١١١ - لا يمنح اعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين اثناء مدة عضويتهم. ويستثنى من ذلك الاعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية
- ١١٢ - لا يجوز فصل احد من عضوية البرلمان الا بقرار صادر من المجلس التابع هو له ويشترط في غير احوال عدم الجمع واحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب ان يصدر القرار باغلبية ثلاثة ارباع الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس
- ١١٣ - اذا خلا محل احد اعضاء البرلمان بالوفاة او الاستقالة او غير ذلك من الاسباب يختار بدله بطريق التعيين او الانتخاب على حسب الاحوال وذلك في قدي شهرين من يوم اشعار البرلمان بالحكومة بخلو المحل. ولا تدوم نيابة العضو الجديد الا الى نهاية مدة سلفه
- ١١٤ - تجري الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة نيابته وفي حالة عدم امكان اجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فان مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة
- ١١٥ - يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء اكان التجديد بطريق الانتخاب او بطريق التسمين في خلال الستين يوماً السابقة على تاريخ انتهاء مدة

نيابة الاعضاء الذين انتهت مدتهم . فان لم يتيسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الاعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين انتخاب او تعيين الاعضاء الجدد

١١٦ - لا يسوغ لاحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس ان يحيل الى الوزراء ما يقدم اليه من المرائض وعليهم ان يقدموا الايضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك المرائض كلما طلب المجلس ذلك اليهم

١١٧ - كل مجلس له وحدة المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس ولا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من ابوابه الا بطلب رئيسه

١١٨ - يتناول كل عضو من اعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون

١١٩ - يضع كل مجلس لائتمته الداخلية ميثاقاً فيها طريقة السير في تأدية اعماله

الفرع الرابع

احكام خاصة بانمقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

١٢٠ - فيما عدا الاحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فانهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك

١٢١ - كما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ

١٢٢ - لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة الا اذا توفرت الاغلبية المطلقة من اعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر . ويراعي المؤتمر في الاقتراع على هذه القرارات احكام المادتين المائة والاولى بعد المائة

١٢٣ - اجتمع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال ادوار انمقاد البرلمان العادية او غير العادية لا يجوز دون استئذان كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية

الفصل الرابع

السلطة القضائية

١٢٤ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لاية سلطة في الحكومة التدخل في القضاء

١٢٥ - ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون

١٢٦ - تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون

- ١٢٧ — عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تبين حدوده وكيفية بالقانون
 ١٢٨ — يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقاً للشروط
 التي يقرها القانون
 ١٢٩ — جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بحملها سرية مراعاة للنظام
 العام أو المحافظة على الآداب
 ١٣٠ — كل منهم يحتاجية يجب ان يكون له من يدافع عنه
 ١٣١ — يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها
 والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون انقضاء فيها

الفصل الخامس

مجالس المديرية والمجالس البلدية

- ١٣٢ — تعتبر المديرية والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها اشخاصاً
 معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون
 وتمثلها مجالس المديرية والمجالس البلدية المختلفة
 ويصين القانون حدود اختصاصها
 ١٣٣ — ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف انواعها
 واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين ويراعى في هذه القوانين
 المبادئ الآتية :
- اولاً — اختيار اعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الا في الحالات
 الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين بعض اعضاء غير منتخبين
 ثانياً — اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم اهل المديرية او المدينة او الجبة
 وهذا مع عدم الاخلال بما يجب من اعتماد اعمالها في الاحوال الينة في القوانين
 وعلى الوجه المقرر بها
 ثالثاً — نشر ميزانياتها وحساباتها
 رابعاً — علنية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون
 خامساً — تداخل السلطة التشريعية او التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس
 حدود اختصاصها او اضرارها بالمصلحة العامة وابطال ما يقع من ذلك

الباب الرابع

في المالية

- ١٣٥ - لا يجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها او إلغاؤها الا بقانون . ولا يجوز تكليف الاهالي بتأدية شيء من الاموال او الرسوم الا في حدود القانون
- ١٣٥ - لا يجوز اعفاء احد من اداء الضرائب في غير الاحوال المبينة في القانون
- ١٣٦ - لا يجوز تقرير مناش على خزانة الحكومة او تمويل او اعادة او مكافأة الا في حدود القانون
- ١٣٧ - لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تمهيد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان
- وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد او مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه الا بقانون والى زمن محدود
- يشترط اعتماد البرلمان مقدماً في انشاء او ابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الري التي تهتم أكثر من مديرية . وكذلك في كل تصرف مجاني في املاك الدولة
- ١٣٨ - الميزانية الشاملة ليرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها الى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الاقل لفحصها واعتمادها. والسنة المالية يعينها القانون . وتقرر الميزانية باباً باباً
- ١٣٩ - تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب اولاً
- ١٤٠ - لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية
- ١٤١ - اعتمادات الميزانية المخصصة لداد اقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما عس تمهيدات مصر في هذا الشأن . وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولي
- ١٤٢ - اذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يسم بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة

ومع ذلك اذا اقر المجلس بعض ابواب الميزانية امكن العمل بها مؤقتاً
١٤٣ - كل مصروف غير وارد بالميزانية او زائد على التقديرات الواردة بها
يجب ان يأذن به البرلمان . ويجب استئذانه كذلك كما اريد نقل مبلغ من باب الى
آخر من ابواب الميزانية

١٤٤ - الحساب الختامي للادارة المالية عن العام المنتهي يقدم الى البرلمان
في مبدأ كل دور انعقاد عادي لطلب اعتماده

١٤٥ - ميزانية ايرادات وزارة الاوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي
السنوي تجري عليها الاحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي

الباب الخامس

القوة المسلحة

١٤٦ - قوات الجيش تقرر بقانون

١٤٧ - يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق
وما عليهم من الواجبات

١٤٨ - يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات

الباب السادس

احكام عامة

١٤٩ - الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية

١٥٠ - مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية

١٥١ - تسليم اللاجئين السياسيين محذور وهذا مع عدم الاختلال بالاتفاقات
الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعي

١٥٢ - العقو الشامل لا يكون الا بقانون

١٥٣ - ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطاته طبقاً للمبادئ
المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وشيخ الرؤساء الدينيين والاوقاف
التي تديرها وزارة الاوقاف وعلى العموم بالسائل الخامة بالاحيان المسموح بها في
البلاد . واذا لم توضع احكام تشريعية تستر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد
والعادات المعمول بها الآن

تتم الحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون عمرة ٢٥ سنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة

١٥٤ — لا يحل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن أن يمس ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والمعاهدات المرعية

١٥٥ — لا يجوز لاية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون وعلى أي حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاد الشروط المقررة بهذا الدستور

١٥٦ — للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو اضافة أحكام أخرى ومع ذلك فان الأحكام الخاصة بشكل الحكومة التمثيلية البرلماني ونظام وراثته العرش وعبادى الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها

١٥٧ — لاجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لاعضائه جيماً قراراً بضرورته وبتحديد موضوعه

فإذا صدق الملك على هذا انقرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارها بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين إلا اذا حضر ثلثا اعضائه وبشروط لصحة القرارات ان تصدر بأغلبية ثلثي الآراء

١٥٨ — لا يجوز احداث أي تنقيح في الدستور خاص بحقوق مستند الملكية مدة قيام وساية العرش

١٥٨ — تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون ان يحل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان

الباب السابع

أحكام ختامية وأحكام وقتية

١٦٠ — يعين اللقب الذي يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي للسودان

١٦١ - مخصصات جلالة الملك الحالي هي ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري ومخصصات ابنت الملك هي ١١١٠٥١٢٠٠٠ جنيه مصرياً وتبقى كما هي لمدة حكمه وتجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان

١٦٢ - يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية المجلس السنوات الأولى بطريق القرعة ومدة نيابة هؤلاء والشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨

١٦٣ - يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان

١٦٤ - تتبع في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد البرلمان القواعد والاجراءات المتبعة الآن. ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الاحكام للمبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور

١٦٥ - تعرض على البرلمان عند انعقاد ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ المالية ولا يسري القانون الذي يصدر بميزانية السنة المذكورة الا عن السنة الباقية منها من يوم نشره. اما الحساب الختامي للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التي صدق عليها مجلس الوزراء

١٦٦ - اذا استحك الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من ابواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين ببيتة مؤتمراً بالأغلبية المطلقة ويعمل بذلك الى ان يصدر قانون بما يخالفه

١٦٧ - كل ما قررتة القوانين والمراسيم والاورامر واللوائح والقرارات من الاحكام وكل ما سن او اتخذ من قبل الاعمال والاجراءات طبقاً للاسول والايضاح المتبعة يبقى نافذاً بشرط ان يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والساواة التي يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من حق النائها وتمديلها في حدود سلطتها على ان لا يمس ذلك بالبدل المقر بالمادة السابقة والمشرى بشأن عدم سريان القوانين على الماضي

١٦٨ - تعتبر احكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية املاك الخديوي السابق عباس حلي باشا وتضييق ماله من الحقوق كأن لها سببة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها

١٦٩ - لقوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة

الثانية من الاسرائيلي الصادر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الاول فان لم تعرض عليها في هذا الدور يعطل العمل بها في المستقبل

١٧٠ -- على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه (فؤاد)
صدر بسراي عابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ و ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣

بَابُ الْمَسْأَلَةِ

تحت هذا الباب منذ اول انشاء المنتظف ووجدنا ان يجب فيه مسائل المشتركين التي لا تخرج من دائرة بحث المنتظف . ويشترط على السائل (١) ان يضي مسأله باسمه واللقاب ويحل اقامت امضاء واضحا (٢) اذا لم يرد للسائل التصريح باسمه عند ادراج سؤاله فليذكر ذلك لنا وبين حروفا تدرج مكان اسمه (٣) اذا لم يدرج السؤال بعد شهر من ارساله الينا فليكرره مسأله وان لم يدرجه بعد شهر آخر تكون قد اتمناه لسبب كاف

(١) حجم هيكل الانسان القديم
قسطنطينية بالجزائر . السيد عبد الحميد باديس . بينما كان الحفاريون يحضرون قرب الساقية وجدوا جماجم كثيرة بحجم جمجمة الانسان الحالي مرتين واكثر وهيكل الانسان منها يزيد تقريبا على ما هو عليه الآن مرة ونصف فهل يكون هذا دليلا على ان جسم الانسان كان في عهد بعيد اكبر مما هو عليه الآن كما جاء في بعض الآثار . افيدونا ولكم الشكر

ج . نحن نرتاب في صحة هذا الخبر كل الزيب الا اذا كنتم رأيتم تلك الجماجم والهيكل العظمية مرأى العين وقستموها
بانفسكم اي قسم طول كل جمجمة وعيظها واطوال الهياكل مجموعة وعظام كل هيكل في عملاتها . ولو كان بين هذه الهياكل المظلمة هيكل واحد او اثنان او بضعة هياكل اكبر من غيرها والبقية مثل هياكل الناس في هذه الايام لقنا ان الكبيرة من هياكل عائلة افرادها من الجبابرة وهذا بمحتمل وقوعة ولكن لا الى الحد الذي ذكرتموه فسي ان تبيدوا النظر في هذه العظام وتقيسوها وتوافقونا بما ترون

(٢) علماء الفيب وحيلهم

الرقازيق . جورجي انندي زكي .
توجهت الى امرأة تناهز الخمسين من